

## الأراضي المحتلة

### الأراضي المحتلة (بما فيها المناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية)

لا يوجد دستور لدى السلطة الفلسطينية ولكنها أعلنت أن القانون الأساسي الفلسطيني هو بمثابة دستورها المؤقت. ويكفل القانون الأساسي حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الأخلاق. وتقوم السلطة الفلسطينية في واقع الأمر بإنفاذ إجراءات الحماية هذه. وساهمت سياسة السلطة الفلسطينية في دعم الممارسة الحرة للشعائر الدينية بشكل عام، رغم استمرار وجود المشاكل خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون وعلى أن حقوق الإنسان الأساسية هي حريات يجب حمايتها. وفي قطاع غزة، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من كبح فرض حماس لقوانين الشريعة الإسلامية المحافظة ولا من منع حماس من مضايقة غير المسلمين أو من فرض القيود الدينية على النساء، كما لم تتمكن من تعزيز الحرية الدينية. تمارس إسرائيل درجات متفاوتة من السيطرة القانونية والعسكرية والاقتصادية على الأراضي المحتلة. ويوفر القانون الأساسي الإسرائيلي الخاص بالكرامة الإنسانية والحرية حماية الحرية الدينية. كما قامت الحكومة الإسرائيلية عموماً بوضع قيود قانونية فعلية على الحرية الدينية في الأراضي المحتلة خلال الفترة التي شملها التقرير. كما أن سياسات الإغلاق الصارمة والحاجز الفاصل الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية أدت إلى تقييد قدرة الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين على الوصول إلى أماكن العبادة وممارسة طقوسهم الدينية، خاصة في مدينة القدس، تقييداً شديداً. وقد قيدت سلطات الأمن الإسرائيلية في بعض الأحيان حرية المسلمين والمسيحيين في العبادة داخل مدينة القدس. كما قيدت السياسات الإسرائيلية قدرة اليهود الإسرائيليين على الوصول إلى أماكن العبادة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية.

لم يطرأ أي تغيير في مستوى احترام السلطة الفلسطينية للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي قطاع غزة الذي ظل تحت سيطرة حماس سادت المشاكل التي أثرت على مدى احترام السلطة الفلسطينية للحرية الدينية على الصعيدين القانوني والتنفيذي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وقد وردت تقارير تتعلق بسوء المعاملات الاجتماعية والتفرقة القائمة على الانتماءات الدينية أو المعتقدات أو ممارسة الشعائر. كما تمتع المسيحيون والمسلمون بعلاقات جيدة عموماً خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الأراضي المحتلة ومدينة القدس. إلا أن مستوى التوتر في

## الأراضي المحتلة

المجتمع ظل مرتفعاً بين المجموعات السكانية اليهودية، وبين اليهود وغير اليهود؛ وأدى استمرار العنف إلى زيادة حدة تلك التوترات.

تناقش الحكومة الأميركية موضوع الحرية الدينية مع السلطة الفلسطينية كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

### الجزء الأول: التوزيع الديني للسكان

تبلغ مساحة الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) 2238 ميلاً مربعاً وعدد سكانها 2,7 مليون نسمة، بما في ذلك حوالي 301,000 إسرائيلي. وتبلغ مساحة القدس الشرقية 27 ميلاً مربعاً، وعدد سكانها 442,000 نسمة، بمن فيهم حوالي 182,000 إسرائيلي. وتبلغ مساحة قطاع غزة 143 ميلاً مربعاً وعدد سكانه 1,5 مليون نسمة.

ويشكل المسلمون السنة نسبة حوالي 98 بالمائة من سكان الأراضي المحتلة الفلسطينية. ورغم عدم وجود إحصاء رسمي، تشير دراسة ديموغرافية مفصلة أجراها مؤيدو المسيحيين المحليين عام 2008 إلى أن هناك حوالي 50 ألف مسيحي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وما يقدر بما بين ألف وثلاثة آلاف مسيحي في قطاع غزة. وغالبية المسيحيين من الروم الأرثوذكس، أما البقية فمن الأرمن الأرثوذكس والأقباط وأتباع الكنيسة الأسقفية البروتستانتية والأرثوذكس الإثيوبيين والروم الكاثوليك واللوثريين والموارنة وأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والأرثوذكس السوريين وعدة طوائف بروتستانتية أخرى. وتكثر التجمعات السكانية المسيحية بصورة خاصة في مناطق القدس ورام الله وبيت لحم، وإن كانت هناك تجمعات سكانية أقل عدداً في أماكن أخرى. ويعيش في الضفة الغربية عدد ضئيل جداً من أتباع الطوائف المسيحية الإنجيلية، بالإضافة إلى عدد من شهود يهوه. كما توجد في الضفة الغربية جالية من السامريين يقدر عددها بنحو 400 شخص.

وأفاد الزعماء المسيحيون المحليون بأن معدلات نزوح الفلسطينيين المسيحيين قد تسارعت منذ عام 2001، مما قلص عدد المسيحيين في القدس والمناطق المحتلة. إلا أن معدلات الولادة المنخفضة بين الفلسطينيين المسيحيين ساهمت هي أيضاً في تقليص عددهم.

## الأراضي المحتلة

الجزء الثاني: مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية

### الإطار القانوني/السياسي

يرجى مراجعة الملحق "ج" في تقرير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لمعرفة مستوى قبول الحكومة للمعايير القانونية الدولية. تجد هذا الملحق على الموقع:

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/appendices/index.htm>

لا يوجد دستور لدى السلطة الفلسطينية ولكنها أعلنت أن القانون الأساسي الفلسطيني هو بمثابة دستور مؤقت لها. كما يحمي القانون الأساسي وسائر القوانين والسياسات الحرية الدينية وممارسة الشعائر، وعادة ما تقوم الحكومة بوضع هذه الحماية القانونية موضع التنفيذ. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وعلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع ويكفل حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية، شريطة عدم إخلالها بالنظام العام أو الأخلاق. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون، كما ينص على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وقد سعت السلطة الفلسطينية لحماية الحرية الدينية بشكل كامل.

وتتطلب السلطة الفلسطينية أن يحمل الفلسطينيون بطاقات هوية مدون عليها انتماءاتهم الدينية.

والإسلام هو الدين الرسمي للسلطة الفلسطينية، وقد حظيت المؤسسات وأماكن العبادة الإسلامية بمعاملة تفضيلية تتعلق بالدعم المالي من قبل الحكومة. ولدى السلطة الفلسطينية وزارة للأوقاف والشؤون الدينية وهي التي تقوم بدفع نفقات بناء وصيانة المساجد ورواتب معظم الأئمة الفلسطينيين بالضفة الغربية. كما تقدم الوزارة دعماً مالياً محدوداً أيضاً لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية. ولا تقدم السلطة الفلسطينية أي دعم مالي إلى أية مؤسسات يهودية موجودة في الضفة الغربية؛ وتسيطر الحكومة الإسرائيلية على معظم الأماكن المقدسة اليهودية في الضفة الغربية.

ويرتكز قانون الأحوال الشخصية للفلسطينيين إلى القانون الديني. وتشكل الشريعة الإسلامية مصدر قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين من الفلسطينيين، بينما تبت المحاكم الدينية الكنسية المختلفة في قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للمسيحيين. وقد تعهد مرسوم رئاسي للسلطة الفلسطينية في 1995 بأن يستمر سريان مفعول جميع القوانين التي كانت نافذة قبل قيام السلطة إلى أن تقوم السلطة بسن قوانين جديدة أو بتعديل القديمة.

## الأراضي المحتلة

ويتعين أن تفصل محاكم دينية إما إسلامية أو مسيحية في جميع القضايا القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية. وبصورة عامة، تفصل هذه المحاكم المتاحة لمعظم المسلمين والمسيحيين في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما فيها الميراث والزواج والمهر والطلاق ونفقة حضانة الأطفال.

وتتمتع جميع الطوائف الدينية المعترف بها قانونياً بصلاحيات البت في قضايا الأحوال الشخصية، ويقوم معظمها بذلك فعلاً. وليس لدى السلطة الفلسطينية قانون زواج مدني. ومن الناحية القانونية، يمكن لأتباع إحدى الطوائف الدينية الاتفاق فيما بينهم على رفع نزاع متعلق بقضية أحوال شخصية إلى محكمة تابعة لطائفة مختلفة للبت فيه، ولكن ذلك لم يحدث عملياً. ويتعين على الكنائس التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية رسمياً الحصول على ترخيص خاص لعقد القران أو البت في أمور الأحوال الشخصية؛ وتنصح الكثير من الكنائس غير المعترف بها أتباعها بالزواج والطلاق في الخارج.

ولدى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مستشارون غير رسميين للشؤون المسيحية. وهناك ستة مقاعد مخصصة للمسيحيين ضمن مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني المكون من 132 مقعداً؛ وليست هناك أية مقاعد مخصصة لأية طائفة دينية أخرى.

في القدس الشرقية، يضم الموقع الذي يطلق عليه المسلمون اسم الحرم الشريف قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وهما من أقدس الأماكن المقدسة في الإسلام. ويطلق اليهود على نفس المكان اسم جبل الهيكل ويعتبرونه الأساس الذي قام عليه الهيكل اليهودي الأول والهيكل اليهودي الثاني. وقد ظل الموقع، مثله في ذلك مثل القدس الشرقية برمتها، خاضعاً للسلطة الإسرائيلية منذ عام 1967، عندما سيطرت إسرائيل على المدينة (قامت حكومة إسرائيل بضم القدس الشرقية رسمياً عام 1980 وتطبق إسرائيل قوانينها في القدس الشرقية). إلا أن الجهة التي تشرف على الحرم الشريف هي الوقف الإسلامي في القدس، وهي مؤسسة إسلامية وقفية وخيرية تمولها وتديرها المملكة الأردنية الهاشمية وتربطها صلات مع السلطة الفلسطينية.

ووفقاً لاتفاقية أوسلو تتقاسم إسرائيل والسلطة الفلسطينية مسؤولية الإشراف على المسجد الإبراهيمي – مغارة الآباء في الخليل – رغم وجود خلافات جوهرية حول تقسيم تلك المسؤوليات.

وتعترف السلطة الفلسطينية بكنائس الضفة الغربية وغزة بناء على الفئة التي تنتمي إليها من بين ثلاث فئات تمثل مستويات اعتراف السلطة بها: الكنائس المعترف بها في اتفاقات الوضع القائم التي تم التوصل إليها إبان الحكم العثماني في أواخر القرن التاسع عشر والكنائس البروتستانتية

## الأراضي المحتلة

التي يوجد لديها أسقفيات؛ الكنائس البروتستانتية، بما فيها الإنجيلية، التي بدأ تواجدها منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1967 التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية رسمياً رغم وجودها ونشاطها؛ وعدد ضئيل من الكنائس التي نشطت في العقد الأخير ولا يزال وضعها القانوني غير واضح.

وتحترم السلطة الفلسطينية أحكام اتفاقيات الوضع القائم التي تم إبرامها مع السلطات العثمانية في القرن التاسع عشر وتندرج الفئة الأولى من الكنائس تحت بنود هذه الاتفاقيات. وقد وضعت هذه الاتفاقيات أساساً لوجود وحقوق الكنائس الأرمنية الأرثوذكسية والأشورية والقبطية والأرثوذكسية الإثيوبية وكنيسة الروم الكاثوليك وكنيسة الروم الأرثوذكس والكنيسة الرومانية الكاثوليكية والأرثوذكسية السورية. وتمت في وقت لاحق إضافة الكنيسة الأسقفية البروتستانتية والكنيسة اللوثرية الإنجيلية إلى اللائحة. وقد اعترفت السلطة الفلسطينية لدى قيامها بهذه الكنائس وحقوقها. وتم السماح لهذه المجموعات الدينية بتشكيل محاكم دينية، وتعتبر أحكامها ملزمة قانونياً في قضايا الأحوال الشخصية وبعض الأمور الخاصة بالملكية بالنسبة لرعاياها. ولا تبت المحاكم المدنية في هذه القضايا.

ولدى الكنائس المدرجة ضمن الفئة الثانية، التي تضم كنيسة جماعات الله والكنيسة الناصرية وبعض الكنائس المعمدانية، تفاهات غير خطية مع السلطة الفلسطينية تستند على مبادئ اتفاقات الوضع القائم. ويُسمح لهذه الكنائس بالعمل بحرية كما يمكنها القيام ببعض الأمور القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل إصدار عقود الزواج.

وتتألف الفئة الثالثة من عدد صغير من الجماعات التبشيرية، بما فيها شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية. وتعمل هذه الكنائس عموماً أيضاً دون أية عراقيل من قبل السلطة الفلسطينية.

وقد صرح قادة الكنيسة بالقدرة المحدودة لتي لدى الجماعات السكانية المسيحية في منطقة القدس على التوسع بسبب القيود المفروضة على البناء وصعوبة الحصول على التأشيرات الإسرائيلية وتصاريح الإقامة لرجال الدين المسيحيين والقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على عمليات جمع الشمل الأسري هذا بالإضافة إلى مشاكل الضرائب – كل هذه الأسباب قد أدت إلى زيادة النزوح السكاني.

تفرض السلطة الفلسطينية تدريس الدين في المدارس التابعة لها حيث تخصص مناهج منفصلة للطلبة المسلمين والمسيحيين. ويتطلب المنهاج الإلزامي تدريس الديانتين المسيحية للطلبة المسيحيين والإسلامية للطلبة المسلمين من الصف الأول وحتى الصف السادس الابتدائي.

## الأراضي المحتلة

وخلُصت دراسة استكملت في عام 2006 قام بها المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحوث والمعلومات إلى أن الكتب الدراسية ما زالت تتضمن بعض جوانب عدم التوازن والتحيز وعدم الدقة، إلا أنها لا تتضمن تحريضاً على العنف. إلا أن بعض المنظمات غير الحكومية مثل فلسطين ميديا ووتش قد اتخذت اتجاهاً نقدياً أكثر من ذلك. إلا أن بلدية القدس قد سمحت باستخدام هذه المناهج في المدارس العربية الخاضعة للسلطة الإسرائيلية في القدس الشرقية.

وتحتفل السلطة الفلسطينية بالأعياد الدينية التالية بوصفها أعياداً قومية: المولد النبوي الشريف، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وذكرى الهجرة النبوية، وعيد ميلاد السيد المسيح. والعطلة الأسبوعية التي تقرها السلطة الفلسطينية هي يومي الجمعة والسبت إلا أن المسيحيين يمكنهم استبدال يوم الأحد بيوم السبت. كما يحصل المسيحيون على إجازة عيد القيامة بوصفها عطلة دينية مدفوعة الأجر.

### القيود المفروضة على الحرية الدينية

تحترم السلطة الفلسطينية الحرية الدينية بصفة عامة على الصعيدين القانوني والتنفيذي. ولا توجد أية تغييرات في وضع أو احترام الحرية الدينية من جانب الحكومة خلال فترة كتابة التقرير. إلا أن السلطة الفلسطينية قد انتهجت سياسة توحيد العظات الدينية الأسبوعية في الضفة الغربية في محاولة منها للسيطرة على التحريض من على المنابر. فقبل تطبيق الحظر على إثارة الفتن كان الأئمة موضع اتهام أحياناً لإلقاء الخطب العدائية. كما حظرت السلطة الفلسطينية أيضاً إذاعة التلاوات القرآنية من المآذن في الضفة الغربية قبل نداء الصلاة. وتقوم السلطة الفلسطينية بالإشراف على حوالي 1800 مسجد في الضفة الغربية ودفع رواتب الأئمة المعتمدين لديها.

وقد انتقد مسؤول كبير بحركة حماس في أغسطس الحظر المفروض على إثارة الفتن وقال أن السلطة الفلسطينية كانت "تقوم بتصعيد حرب دينية بين الشعب الفلسطيني" كما أشارت تقارير الصحافة. كما ادعى أحد رجال القانون التابعين لحركة حماس وأحد قادة الدين الإسلامي – وفقاً لتقارير الصحافة – في أغسطس/آب أن السلطة الفلسطينية قد منعت من إلقاء خطب يوم الجمعة في الضفة الغربية رغم أنه كان يعظ في المسجد الأقصى لمدة 10 سنوات في مدينة القدس.

كما احتج أعضاء الجماعة الإسلامية الأحمدية على تصريح رجال الدين التابعين للسلطة الفلسطينية باعتبار الأحمديين مرتدين عن الدين الإسلامي الأمر الذي أسفر عن قيام أنشطة مناهضة للحركة الأحمدية في الضفة الغربية. وقد أدلى أعضاء الجماعة الأحمدية بتقرير أن

## الأراضي المحتلة

محاكم الشريعة التابعة للسلطة الفلسطينية قد ألغت العديد من عقود القران الأحمدية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

واصلت حكومة إسرائيل خلال الفترة التي يغطيها التقرير فرض قيود على السفر أعاقت إلى حد كبير حرية وصول المسلمين والمسيحيين إلى أماكن العبادة في الضفة الغربية والقدس. وقد فرضت الحكومة الإسرائيلية الإغلاقات الصارمة ومنع التجول الأمر الذي كان له أثر سلبي على قدرة سكان المنطقة على ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم.

وقيام الحكومة الإسرائيلية ببناء الجدار الفاصل منذ عام 2002 بدعوى المخاوف الأمنية قد حد بصرامة من إمكانية زيارة الأماكن المقدسة وأعاق بشدة عمل المنظمات الدينية القائمة على توفير التعليم والرعاية الصحية وسائر أعمال الإغاثة والخدمات الإجتماعية الخيرية للفلسطينيين في منطقة القدس الشرقية وحواليها على وجه الخصوص. كما قامت الحكومة الإسرائيلية ببعض تسهيلات الإقامة للفلسطينيين المسيحيين في الضفة الغربية والسماح لهم بدخول مدينة القدس لأغراض دينية بينما لم تمنح الفلسطينيين المسلمين سوى القليل من التسهيلات لدخول مدينة القدس لأغراض دينية.

وقد أعاق الجدار الفاصل بدرجة كبيرة مسيحيي بيت لحم من الوصول إلى كنيسة القيامة في مدينة القدس وزيارة الأماكن المسيحية في بيت عنيا وبيت لحم الأمر الذي شكل صعوبة أمام الفلسطينيين المسيحيين المقيمين عبر الجدار الفاصل من ناحية القدس. كما أن الحجاج الأجانب وموظفي الإغاثة الدينيين كانوا يلقون صعوبة في بعض الأحيان في الحصول على تصاريح لدخول الأماكن المقدسة المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار الفاصل والقيود الإسرائيلية على حركة التنقل في الضفة الغربية.

كما أعاق الجدار والحواجز العسكرية تنقل رجال الدين بين القدس وكنائس وأديرة الضفة الغربية، فضلا عن تنقل أتباع هذه الكنائس بين منازلهم وأماكن عبادتهم. وقد استمر بناء الجدار الفاصل جنوب مدينة القدس بالقرب من دير كريمزان للراهبات الساليزيات ومدرستهن التي تضم حوالي 170 طالبة. وإذا كمل بناء الجدار سيفصل بين الدير والمدرسة التابعة له من ناحية وبين المجتمعات الفلسطينية التي يخدمها.

وتقاوم الحكومة الإسرائيلية، وفقا لسياستها المعلنة منذ عام 1967، صلاة غير المسلمين في الحرم الشريف (جبل الهيكل). ولم تسمح الشرطة الإسرائيلية عموما بالصلاة العامة من جانب غير المسلمين وأعلنت أن هذه السياسة مازالت سارية حتى وأن قام غير المسلمين بزيارة

## الأراضي المحتلة

الحرم. وقد نظمت الشرطة الإسرائيلية حركة التنقل داخل الحرم وخارجه وقامت بفحص وتمشيط غير المسلمين بحثاً عن أدوات الطقوس الدينية.

وفي 20 يوليو/تموز دخل أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي الحرم الشريف (جبل الهيكل) مدعياً أنها محاولة لتعزيز وزيادة الوجود اليهودي بالموقع. وقد صرح خلال زيارته التي استمرت لمدة ساعة أن الحرم لا ينتمي إلى وزارة الأوقاف الإسلامية بالقدس التي تقوم بالإشراف على الموقع بموجب اتفاقية بين إسرائيل والأردن ولكنه ينتمي إلى "شعب إسرائيل".

وقد فرضت حكومة إسرائيل قيوداً صارمة على دخول المسلمين من سكان الأراضي المحتلة إلى الحرم الشريف كما قامت أحياناً بتقييد دخول المسلمين المقيمين في القدس إليه. وفي حين أنه كان بإمكان مسلمي الضفة الغربية ممن يملكون تصاريح لدخول القدس الوصول بشكل عام إلى الحرم الشريف وزيارته، وتم في حالات متفرقة منح تصاريح للمسلمين لدخول القدس لأغراض دينية، كان نظام منح التصاريح الإسرائيلي يمنع بوجه عام معظم مسلمي الضفة الغربية من الوصول إلى الحرم الشريف؛ ولم تتح الحكومة الإسرائيلية أية فرصة للمسلمين من سكان غزة بدخول المكان. وقامت سلطات الأمن الإسرائيلية في القدس في أحيان كثيرة بمنع سكان القدس الشرقية من حضور صلاة الجمعة في الحرم الشريف. كما قامت السلطات في كثير من الأحيان أيضاً بمنع دخول السكان الذكور دون سن الخمسين، وأحياناً الإناث دون سن الخامسة والأربعين من دخول الحرم قائلة إن المنع لأسباب أمنية. وفي أحيان نادرة تم إغلاق الحرم الشريف برمته تماماً، وغالباً ما تم ذلك في أعقاب اشتباكات في الحرم بين شباب من العرب والشرطة الإسرائيلية. وقامت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات بمنع أشخاص محددين من دخول المكان، بما في ذلك مسؤولون فلسطينيون كبار وموظفون في الوقف الإسلامي في القدس. وفي التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني إدعى مسؤولون في الوقف أن الشرطة الإسرائيلية قد قامت باحتجاز واستجواب خمسة مسؤولين من الوقف واتهامهم بتهديد ثلاثة من الإسرائيليين العاملين بمشروع لترميم الآثار خارج الحرم. وقال مسؤولون في الوقف إن نظام الأمن الإسرائيلي قلص عدد المشاركين في صلاة الجمعة من 45 ألف شخص قبل الانتفاضة الثانية إلى ما لا يزيد عن 30,000 شخص في الوقت الحاضر.

اشتكى المسؤولون في الوقف الإسلامي من أن الشرطة الإسرائيلية تخرق بصورة متزايدة الاتفاقيات الخاصة بضبط دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل. وتملك الشرطة الإسرائيلية السيطرة الفعلية على المكان من خلال وجود رجال الشرطة المرابطين خارج كل مدخل من المداخل ومن خلال القيام بدوريات روتينية في الساحة الخارجية. وتملك الشرطة الإسرائيلية وحدها سيطرة تامة على باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد لغير المسلمين إلى الحرم -

## الأراضي المحتلة

وتسمح بشكل عام بدخول الزوار غير المسلمين إلى ساحة الحرم من خلال هذه البوابة في الفترات المحددة للزيارة. ويتواجد موظفو الأوقاف داخل كل بوابة من بوابات الحرم وفي الحرم نفسه، ويمكنهم الاعتراض على وجود أشخاص محددین، كالأشخاص الذين يرتدون ملابس غير محتشمة أو الذين يسببون شغباً، إلا أنهم لا يملكون سلطة فعلية لإخراج أي شخص من المكان.

وقد منعت السلطات الإسرائيلية وإدارة الوقف الإسلامي في القدس بشكل عام صلاة غير المسلمين في الحرم الشريف. وحكمت المحكمة الإسرائيلية العليا في عام 1997 بأن "اليهود، رغم أن لهم حقاً موجوداً وقائماً تاريخياً في جبل الهيكل، لا يُسمح لهم بتحويل هذا الحق إلى واقع فعلي حالياً لأداء الصلاة العامة على جبل الهيكل." وفي حين أن معظم التعاليم اليهودية الأرثوذكسية تنهي عن زيارة اليهود للمكان، فقد تحدثت بعض المنظمات اليهودية هذه القيود من الناحية القانونية والفعلية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت عدة مجموعات يهودية بزيارة المكان، يرافقها رجال الشرطة الإسرائيلية، وأقامت شعائر دينية كالصلوات والسجود. وقد شجب مسؤولو الوقف الإسلامي هذه الزيارات، والتي أدت في بعض الأحيان إلى اندلاع أعمال عنف بين الشبيبة العرب والشرطة الإسرائيلية. وقد مُنع المسيحيون أيضاً من إقامة صلوات عامة في المكان.

وكانت هناك أيضاً نزاعات بين الوقف الإسلامي في القدس والسلطات الإسرائيلية بشأن القيود الإسرائيلية على محاولات الوقف للقيام بأعمال الترميم والصيانة والتحسينات المادية في الحرم ومساجده. وقال المسؤولون الإسرائيليون إنه يتعين على إدارة الوقف تنسيق أمر جميع التغييرات في الحرم مع الحكومة الإسرائيلية. ويرفض المسؤولون في إدارة الوقف بشكل عام تنسيق أمور الصيانة والترميم لأنهم يرون أن ذلك يخرق المعاهدات السالفة بين إسرائيل والحكومة الأردنية.

واستمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجراءات الموافقة على تشييد جسر ثابت يقود إلى باب المغاربة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. إلا أن الحفريات في المحيط المباشر لباب المغاربة لم تستمر.

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول أقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء بمدينة القدس خطة لتجديد ساحة الحائط الغربي. وتهدف الخطة لإقامة ساحة كبيرة تحت الأرض تحل محل المدخل الرئيسي الحالي بالإضافة إلى إنشاء مركز جديد للزوار ودورات مياه وقاعة صوتية وأرض معارض. ولا بد أن تحظى الخطة بعدة موافقات إضافية قبل بدء مرحلة البناء.

## الأراضي المحتلة

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان الحائط الغربي [حائط المبكى]، وهو أقدس الأماكن المقدسة في الديانة اليهودية، مفتوحاً أمام الزوار من جميع الأديان، وسُمح للمسلمين والمسيحيين بالصلاة فيه بصورة فردية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية قامت بحظر الصلاة المختلطة بين الجنسين في الأماكن الدينية. ويتعين على الرجال والنساء استخدام مكانين منفصلين لزيارة الحائط الغربي والصلاة عنده، وتبلغ المنطقة المخصصة للنساء أقل من نصف تلك المخصصة للرجال. وقد أعلنت مؤسسة إحياء تراث الحائط الغربي، وهي القائمة على إدارة مشروعات البنية الأساسية بساحة الحائط الغربي، في شهر أغسطس/آب أنها ستزيل الحاجز الحالي الذي يفصل بين السيدات والرجال وتضع بدلاً منه مرآة ذات اتجاه واحد بحيث تسمح هذه المرآة للسيدات بمشاهدة شعائر الصلاة بقسم الرجال مثل شعائر "البار متزفه" بينما تمنع الرجال من رؤية النساء خلالها. ولا يسمح للنساء بتلاوة الصلوات عند حائط المبكى وهن ملتفات بشالات الصلاة التي يلتفح بها عادة الرجال اليهود، كما لا يسمح لهن التلاوة من لفائف التوراة. كما تسري القيود المفروضة في مجال فصل الجنسين على المسلمين والمسيحيين عند الحائط الغربي.

وقد أبقت الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير على الإجراءات المعدلة لمنح التأشيرات للأجانب العاملين في القدس والأراضي المحتلة، مما أعاق أيضاً عمل المؤسسات المسيحية بشكل كبير. وازداد خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد التقارير التي تفيد بعدم تمكن رجال دين مسيحيين وراهبات وغيرهم من العاملين في المجال الديني من الحصول على تصاريح إقامة أو العمل بشكل قانوني. وواصلت السلطات الإسرائيلية تحديد عدد الزيارات في كل تأشيرة دخول ممنوحة لرجال الدين المسيحيين العرب الذين يعملون في الضفة الغربية والقدس بزيارة واحدة، مما عقد تنقل رجال الدين، خاصة إلى المناطق التي تقع ضمن أبرشياتهم خارج الضفة الغربية والقدس. وقد أدى ذلك إلى عرقلة عملهم وتسبب في مصاعب مالية للمنظمات الدينية التي ترعاهم. وواجه رجال الدين والراهبات وغيرهم من العاملين في المجال الديني من الدول العربية فترات انتظار طويلة وتأخير حصولهم على تأشيرات الدخول، وكانت طلباتهم ترفض أحياناً. وأشارت الحكومة الإسرائيلية إلى أن التأخير أو الرفض كان نتيجة عمليات التحقيق الأمني في طلبات التأشيرة وطلبات تمديد صلاحيتها.

وبصورة منفصلة، كان رجال الدين المسيحيون العرب، بمن فيهم الأساقفة وغيرهم من رجال الدين رفيعي المستوى، ممنوعين بصفة عامة من الدخول إلى غزة لزيارة رعاياهم أو الأبرشيات التابعة لهم.

## الأراضي المحتلة

وقد منحت حكومة إسرائيل أكثر من 500 تصريحاً لأعضاء المجتمع المسيحي بغزة لدخول إسرائيل والضفة الغربية للتواصل مع عائلاتهم التي تقيم خارج غزة بينما لم تمنح أية تصاريحات لسكان غزة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 35 عاماً.

وقد صرح القادة المسيحيون العرب أن سلطات الأمن الإسرائيلية منعت المسيحيين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من دخول كنيسة القيامة في مدينة القدس.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، حدثت السلطات الإسرائيلية بشدة من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى قبر راحيل، وهو مقام مقدس لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين، ولكنها سمحت لزواره من اليهود بالوصول إليه بدون عوائق نسبياً.

وحدثت قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة التي يغطيها التقرير من القدرة على الوصول إلى الحرم الإبراهيمي/ كهف الآباء في الخليل، وهو مكان مقدس بالنسبة لليهود والمسلمين بوصفه قبر النبي إبراهيم. وقد منعت قوات الدفاع الإسرائيلية وصول المسلمين إلى الحرم الإبراهيمي عشرة أيام غير متتالية بينها يوم عيد الفصح اليهودي ويوم عيد الغفران. ومُنعت اليهود من دخول المكان عشرة أيام غير متتالية تزامنت مع الأعياد الإسلامية. ولا يستطيع المسلمون الدخول إلا من نقطة عبور واحدة وعليهم اجتياز إجراءات تفتيش مشددة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية. أما اليهود فلهم حرية الدخول من عدة نقاط للعبور دون إجراءات تفتيش. كما تم السماح للمسلمين واليهود على حد سواء بالصلاة في المكان في نفس الوقت في مكان واحد ويمكن للطرفين رؤية أحدهما الآخر في قبر النبي إبراهيم من خلال حاجز الألياف الزجاجية.

وقد سمحت قوات الدفاع الإسرائيلية لليهود بدخول الأماكن المقدسة الخاضعة للإشراف الأمني للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية (المنطقة أ) خصوصاً قبر يوسف في نابلس. وقد أشتكى بعض اليهود من إجراءات التنسيق المشددة اللازمة لدخول الأماكن اليهودية المقدسة تحت المرافقة الأمنية لقوات الدفاع الإسرائيلية. بينما لم توجد أية قيود محددة على الفلسطينيين الذين يؤدون فريضة الحج. وقد أدت إجراءات الإغلاق الفعلية والانتظار الطويل عند معابر الحدود الإسرائيلية في أغلب الأحيان إلى أعاقه كافة الجماعات الدينية الفلسطينية من السفر لأغراض دينية.

ومنذ أوائل عام 2001 وعقب اندلاع الانتفاضة الثانية، حظرت الحكومة الإسرائيلية على المواطنين الإسرائيليين ممن ليسوا في مهمة رسمية السفر إلى مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية. ويحول هذا المنع دون زيارة الإسرائيليين اليهود بشكل روتيني لعدة أماكن يهودية مقدسة، وإن كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تقوم أحياناً

## الأراضي المحتلة

بتكليف مرافقين أمنيين لحراسة المجموعات خلال زيارتها لأماكن مقدسة يهودية مختارة؛ ويتم تطبيق المنع بصورة أقل بالنسبة للإسرائيليين العرب الذين يزورون الأماكن المقدسة، مثل كنيسة المهد في بيت لحم والمجتمعات العمرانية الإسلامية والمسيحية الموجودة في الضفة الغربية.

## انتهاكات الحرية الدينية

وردت تقارير عن انتهاكات الحرية الدينية في البلد متضمنة السجناء والمحتجزين الدينيين.

في 12 يوليو/تموز قامت الشرطة الإسرائيلية بإلقاء القبض على أُنات هوفمان الناشطة المدافعة عن حقوق النساء الدينية حيث أنها قامت بحمل لفائف خاصة من التوراة عند الحائط الغربي ولم تستخدم لفائف كبير حاخامات اليهود الأرثوذكس بالحائط الغربي. وقد صدر أمر يمنع هوفمان – وهي من أنصار حركة الإصلاح الديني اليهودي في إسرائيل ومؤسسة منظمة "نساء الحائط" – من الإقتراب من الحائط الغربي لمدة 30 يوماً. وقد تم اعتقالها قبلاً في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ويناير/كانون الثاني 2010 لاحتمال قيامها بالإخلال بالأمن نظراً لدورها في تنظيم الصلوات النسائية بالموقع.

وقد دعمت بلدية القدس ازدياد النفوذ اليهودي وامتلاك العقارات في منطقة وادي قدرون أو "الحوض المقدس" في القدس الشرقية. ولم تتخذ البلدية أية إجراءات فعلية لبناء منتزه تاريخي ذي طابع يهودي بعد التصويت بالإيجاب على الخطة في 21 يونيو/حزيران، الأمر الذي يتطلب إزالة 22 منزلاً على الأقل من أملاك العرب في حي البستان. وقد ظلت 3 عائلات فلسطينية مشردة في حي الشيخ جراح بعد أن تم إخلائها جبرياً من منازلها بواسطة الناشطين اليهود الراميين إلى تعزيز الوجود اليهودي في المنطقة المتاخمة لقبر كاهن يهودي عاش في زمن غابر حسب رواية بعض التقاليد اليهودية. وتدعي المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية أن تلك المشروعات تستهدف الإحاطة بالسور القديم لمدينة القدس والحرم الشريف – جبل القدس – وتطويره بالعقارات المملوكة لليهود والمجتمعات العمرانية اليهودية، الأمر الذي من شأنه أن يقطع أوصال المجتمعات الفلسطينية بالمنطقة بطريقة فعالة.

كما ادعى بعض المراقبين لأعمال الحفريات التي يتم تنفيذها في منطقة القدس أن سلطة الآثار الإسرائيلية استغلت الاكتشافات الحفرية للمعالم الأثرية التي تعزز ادعاءات اليهود في مدينة القدس بينما غضت الطرف عن الاكتشافات الحفرية الأخرى ذات الأهمية التاريخية. وتبرز الاكتشافات الأثرية في منطقة سلوام أسبقية التاريخ اليهودي في مدينة القدس، ويقول الناقدون

## الأراضي المحتلة

إن سلطة الآثار الإسرائيلية ومؤسسة العاد (وهي جمعية استيطانية يهودية مسؤولة عن الحفر والتنقيب) تقللان من شأن التعدد الديني التاريخي وتمنعان في إبراز التاريخ اليهودي للمنطقة.

استمرت مؤسسة تراث الحائط الغربي في توطيد عمليات الحفر الجارية في المعالم الأثرية شمالي ساحة الحائط الغربي. ومن المعتقد أن المعالم الأثرية المستكشفة تلقي الضوء على التواجد اليهودي في مدينة القدس خلال فترة الهيكل الثاني إلا أن الحفريات تُجرى في الحي الإسلامي تحت أساسات معظم العقارات المملوكة للعرب الأمر الذي ينشئ احتكاكا مع العرب الساكنين في القدس القديمة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت أعمال تشييد "متحف التسامح" التابع لمركز سيمون فيزنتال على أرض مقبرة إسلامية تاريخية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، حكمت المحكمة الإسرائيلية العليا بأنه يجوز لمركز سيمون فيزنتال مواصلة بناء متحف التسامح في موقع بالقدس رغم الاعتراضات التي تقدمت بها العديد من المنظمات الإسلامية والتي مفادها أنه يقع على جزء من مقبرة مامبلا - وهي مقبرة إسلامية أُقيمت قبل ألف عام وتقول المصادر الإسلامية القديمة إنها تضم قبور أفراد عدة عائلات فلسطينية مرموقة، علاوة على رفات صحابيين وعشرات الآلاف من محاربي جيش صلاح الدين. وقد استلزم العمل في مقبرة مامبلا إزالة بقايا ألف هيكل عظمي على الأقل. وقد انتقدت المشروع مؤسسات فلسطينية وإسلامية. وقد استند مؤيدو المركز الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له إلى قرار المحكمة الإسلامية الصادر عام 1894 الذي ينص على أن المقبرة لم تعد من المقدسات حيث أنها مهجورة. وقد فسرت المحكمة العليا قرارها هذا بأن الموقع قد استخدم كموقف سيارات تابع للبلدية طوال 50 عاماً تقريباً بدون أي اعتراض على ذلك الاستخدام، ولأن السلطات الإسلامية سمحت في عام 1929 بالبناء في أجزاء أخرى من المقبرة المهجورة. وقد واصلت بعض الجماعات الإسلامية اعتراضها على المشروع لأسباب دينية في خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي 5 أغسطس/آب قامت قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية بإزالة الكنيس اليهودي في المستوطنة الإسرائيلية مصفاة أبيتشاي بالقرب من الخليل. وقد صرح مسؤولو الأمن أن الكنيس غير قانوني. وقد قام المستوطنون الإسرائيليون رداً على ذلك بإحراق الحقول الفلسطينية المجاورة كجزء من الحملة الانتقامية المشار إليها بـ "سياسة لا بد من دفع الثمن" من جانب المناهضين لتلك الحملة.

**انتهاكات من قبل متمردين أو قوات أجنبية أو منظمات إرهابية**

## الأراضي المحتلة

استمرت حماس خلال الفترة التي يغطيها التقرير في إحكام سيطرتها على منطقة غزة مستغلة في ذلك نظامها الأمني في اعتقال واحتجاز مسلمي غزة الذين لا يلتزمون بمنهج حماس المتشدد في تفسير الدين الإسلامي.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شنت منظمات إرهابية، بينها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، هجمات ضد مواطنين إسرائيليين كان معظمها على شكل عمليات إطلاق صواريخ وقذائف هاون بشكل عشوائي من قطاع غزة. وأصدر الإرهابيون في أحيان كثيرة أيضاً بيانات تضمنت عبارات معادية للسامية تزامنت مع الهجمات.

وقد احتفظت حماس بسيطرتها على غزة طوال الفترة التي يغطيها التقرير، وفرضت تفسيراً محافظاً للتعاليم الإسلامية على سكان غزة المسلمين. فعلى سبيل المثال، كان لدى حماس خلال الفترة التي يغطيها التقرير سجن خاص بالنساء اللاتي تمت إدانتهم بارتكاب "جرائم أخلاقية" مثل "الحمل غير الشرعي". وقامت "شرطة الأخلاق" التابعة لحماس خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمعاقبة النساء على ركوب الدراجات النارية وارتداء الملابس "غير الملائمة". ويقوم رجال شرطة بملابس مدنية باعتراض الأزواج بصورة روتينية، وإيقافهم وفصلهم عن بعض البعض واستجواب كلاً منهما على حدة لمعرفة ما إذا كانا متزوجين؛ وتعتبر ممارسة الجنس قبل الزواج جريمة عقوبتها السجن. وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن شاباً في التاسعة عشرة من العمر ظل خلال الفترة التي يغطيها التقرير قابعاً في السجن بدون محاكمة للاعتقاد بأنه من المثليين.

سعت حماس وإسلاميون متطرفون آخرون في غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى زيادة المشاركة في برامج الشبيبة التي تقيمها وإلى تهमيش البرامج التي تديرها الأمم المتحدة التي لا تعلم تفسيرات متشددة لمبادئ الإسلام. وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني أغلقت حماس مكاتب "منتدى شارك الشبابي" الذي يقدم خدمات تدعيمية في المجال النفسي والمهني للفلسطينيين إلى جانب إدارة المعسكرات الصيفية وبرامج أخرى تخدم 60 ألفاً من شباب وأطفال غزة. وقال أعضاء المنتدى إن حماس في مناسبات عديدة قد قامت باستدعاء واستجواب المديرين والأعضاء العاملين عن سبب سماح المنتدى بفصول مشتركة من الجنسين ولماذا لا ترتدي النساء العاملات الحجاب وفقاً لتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومان رايتس ووتش.

وفي 27 يونيو/حزيران 2010 قام إسلاميون متطرفون بحرق وتخريب مخيم صيفي تديره الأمم المتحدة، متهمين المنظمة الدولية بإفساد أخلاق شبيبة غزة من خلال البرنامج الصيفي للألعاب والرياضة ودراسات حقوق الإنسان الذي تنظمه.

## الأراضي المحتلة

وفي 13 يوليو/تموز قال أعضاء حزب التحرير الإسلامي إن سلطات حماس اعتقلت بعض أعضاء الحزب وفقا لتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وقد ورد تقرير من المركز أن سلطات حماس استخدمت الهراوات وأطلقت النار في الهواء لتفريق أعضاء الحزب إثر خروجهم من أحد الاجتماعات.

وتحملت حماس بوجه عام الأقلية المسيحية الضئيلة في غزة ولم تجبر المسيحيين على الالتزام بالشريعة الإسلامية رغم أن المسيحيين - من وجهة نظر قادة الكنيسة - قد تأثروا بطريقة غير مباشرة بإيديولوجية حماس الدينية.

وقد استمرت سيطرة حماس على غزة، ولم تقم حماس بالتحقيق بالشكل الكافي في حالات التمييز الديني في غزة كما أنها لم تقم بمقاضاة الفعلة بالشكل الكافي.

### تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

لم تقم السلطة الفلسطينية رسميا برعاية حوار بين الأديان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أنها أرسلت ممثلين عنها لحضور اجتماعات تستهدف تحسين العلاقات بين الأديان وتحاول تعزيز النوايا الحسنة بين القادة الدينيين.

بالتعاون مع مؤسسات الروم الأرثوذكس واللاتين والأرمن الأرثوذكس استهلكت السلطة الفلسطينية مسعاها لبدء أعمال الترميم والتجديد في كنيسة المهد في بيت لحم. وقد حاولت الكنائس عبثا التوصل إلى اتفاق من قبل رغم ادعاء بعض قادة الكنيسة أن السلطة الفلسطينية قد ضغطت عليهم للتوصل إلى اتفاق بشأن مساعي التجديد.

وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير تبنى مسؤولو السلطة الفلسطينية تجديد قبر النبي يوسف، وهو من الأماكن المقدسة اليهودية في الضفة الغربية (المنطقة أ) الخاضعة رسميا لسيطرة السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية. وقد تم تدمير معظم القبر أثناء الإنتفاضة الثانية وما لحقها من أعمال تخريب. وقد تعاونت قوات الدفاع الإسرائيلية في بعض الأحيان مع قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في تنظيم زيارات قامت بها جماعات يهودية للمكان رغم أن أغلب الجماعات اليهودية استمرت في زيارة المكان لعدة ساعات بعد حلول الظلام برفقة أمنية معززة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية.

وقد استمر الحوار بين حاخامية إسرائيل الكبرى وقادة الكنائس في القدس ووزارة الأوقاف الإسلامية ومحاكم الشريعة الإسلامية التابعة للسلطة الفلسطينية من خلال مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة. وقد عمل المجلس على تدعيم الاحترام المتبادل وشجب عبارات

## الأراضي المحتلة

الكراهية الدينية وإدانة انتهاك حرمة الأماكن المقدسة. كما أجرى المجلس مراجعة للمناهج الإسرائيلية والفلسطينية لتنقيتها من إثارة الفتن والتعصب الديني خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول أدان المجلس أعمال تخريب أحد المساجد وإحراق القرآن في قرية بيت فجار بالضفة الغربية شمال الخليل.

أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في شهر سبتمبر حكماً بعدم شرعية التفرقة بين الرجال والنساء في بعض الشوارع العامة وممرات المشاة في حي مائة شعاريم اليهودي الأرثوذكسي الأصولي في مدينة القدس. وقد أنهى هذا الحكم التقليد السائد بالتفرقة بين الرجال والنساء في عيد المظال اليهودي (سوكوت).

### الجزء الثالث: مستوى احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير بشأن الإساءات المجتمعية والتفرقة على أساس الانتماءات الدينية والمعتقدات وممارسة الشعائر. ويتمتع الفلسطينيون المسيحيون والمسلمون عموماً بعلاقات طيبة إذ كانوا يرون في التشابه العرقي والسياسي بينهم رابطة أقوى من الدين. ولكن التوتر كان كبيراً بين اليهود من جهة والفلسطينيين المسيحيين والمسلمين من الجهة الأخرى. ويعود السبب في ذلك، في معظمه، إلى النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني وتحكم إسرائيل في القدرة على الوصول إلى الأماكن المقدسة بالنسبة للمسيحيين والمسلمين. وكانت العلاقات بين اليهود الذين يعيشون في القدس والضفة الغربية متوترة بسبب التفسيرات المختلفة لمبادئ اليهودية، وعانى بعض المسيحيين واليهود غير الأرثوذكس من التمييز ضدهم ومن مضايقة بعض اليهود الأرثوذكس المتشددين (الحريديم) لهم. كما واجه المسيحيون أيضاً التفرقة والتهديدات من جانب الجماعات الأهلية الإسلامية المتطرفة الناشطة في غزة ولم تقم حماس بالجهود المطلوبة للتحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم الدينية من تلك الجماعات كما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتقديمتهم للمحاكمة.

وفي 17 أغسطس/آب قام مجهولون بإطلاق الرصاص وقتل جبرية أبو كناس، 62 عاماً، وهي من سكان مدينة غزة والتي كانت متهمه داخل الأوساط المحلية بممارسة السحر وفقاً لتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وصرح المركز أن الجريمة ناتجة عن "الفوضى الأمنية" القائمة في غزة.

في خطاب عام في 29 أغسطس/آب طالب الزعيم الروحي لحزب شاس الإسرائيلي المتشدد (المشار إليه أيضاً بـ "الحريدي")، وهو حزب سياسي يهودي مشارك في ائتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بقتل الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتباره "وبئاً" على الفلسطينيين.

## الأراضي المحتلة

وقد وصف المسؤولون الفلسطينيون هذا التصريح بأنه خطاب عنصري مثير للفتنة. وأصدرت حكومة إسرائيل بيانا أن تلك التصريحات لا تعكس وجهات نظر مكتب رئيس الوزراء.

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول أشعل عدة أشخاص النار في مسجد الأنبياء في قرية بيت فجار الفلسطينية فاحترقت سجادة المسجد وعدة نسخ من القرآن. وقد صرحت السلطة الفلسطينية أن الجناة قاموا برش أصباغ جرافيتي كاتبين بالعبرية كلمات: "الانتقام" و "لا بد من دفع الثمن" و "نجمة داوود" بالإضافة إلى عبارات تسب النبي محمد على جدران المسجد. وادعت السلطة الفلسطينية أن الجناة هم اسرائيليون من مستوطني الضفة الغربية. كما أفاد بيان صادر عن قوات الدفاع الإسرائيلية أنها ستباشر التحقيق في جرائم الحرق العمد والتخريب.

وضع المستوطنون الإسرائيليون في شهر أكتوبر/تشرين الأول لاقفات في منطقة نابلس مطالبين علنا بتدمير المسجد الذي يقع في قرية بورين الفلسطينية بالضفة الغربية. وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعرض المسجد لهجمات متكررة اعتاد شنها أعضاء مستوطنة "يتسهار" المجاورة.

وقد صور المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية أحيانا أحداث العنف ضد أشخاص فلسطينيين وممتلكات فلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير على أنها ضرورية للدفاع عن اليهودية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009 قام مدير المدرسة الدينية المتطرفة (اليشيفا) أود يوسف هاي في مستوطنة يتسهار في الضفة الغربية بنشر ما وصفه بأنه دليل خاص بقتل غير اليهود يبيع، ضمن أمور أخرى، قتل الأطفال المسيحيين والمسلمين. وقامت الشرطة الإسرائيلية في 26 يوليو/تموز بالقبض على مدير المدرسة الحاخام اسحاق شايبيرا لتحريضه على قتل غير اليهود إلا أنه تم إطلاق سراحه بعد ذلك بعدة ساعات. وقامت الشرطة بمصادرة 30 نسخة من كتابه في اليشيفا (المدرسة) وفقا للتقارير الصحفية.

وطالبت بعض الجماعات اليهودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتدمير قبة الصخرة الإسلامية والجامع الأقصى لإفساح الطريق لبناء الهيكل الثالث لليهود. وهناك تقارير مفادها أن الإعلام الفلسطيني يقوم بإذاعة برامج تدعي أن الصلوات اليهودية المرفوعة عند حائط المبكى "الحائط الغربي" هي "ذنوب ورجاسات". ويذيع التلفزيون الفلسطيني أيضا، حسب تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية، برامج أطفال في يونيو/حزيران 2010 تقول إن "اليهود هم أعدائنا".

وقام بعض المتطرفين اليهود الحريديم بمضايقة الزوار والمصلين عند الحائط الغربي بسبب عدم التزامهم بالتقاليد اليهودية الأرثوذكسية. وقد أعلن أعضاء الحركة اليهودية المحافظة

## الأراضي المحتلة

"مازورتي" وحركات الإصلاح اليهودية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شجب وإدانة عمليات "حردمة" الحائط الغربي الآخذة في الازدياد.

وفي القدس أساء بعض اليهود المتشددون إلى الأهالي الذين لم يلتزموا بالتفسير المتزمت للشرعية اليهودية الأرثوذكسية. كما اعترض اليهود الحريديم على عدم احترام قدسية يوم السبت (يوم الراحة المقدس حسب شريعة اليهود) من جانب المؤسسات البلدية والتجارية.

كما قام بعض شباب اليهود الحريديم من طلبة البرامج الدراسية الدينية بإهانة رجال الدين المسيحيين والراهبات وطلبة اللاهوت في مدينة القدس القديمة والبيثق عليهم كما قاموا بتخريب العديد من الأديرة.

وواجه عدد صغير من جماعات التبشير التي تضم شهود يهوه وبعض المسيحيين الإنجيليين مقاومة لجهودهم الرامية لتحقيق وجود معترف به في المناطق الخاضعة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية بدعوى أن المسلمين والكنيسة القائمة لديهم مخاوف بشأن عمليات التبشير وقلقلة الوضع الراهن.

وفي 19 أغسطس/آب حدث هجوم على سيارة تقل رئيس المجلس الحاخامي الإشكنازي يونا متزجر بعد أن دخل السائق عن طريق الخطأ مخيم قلنديا للاجئين في الضفة الغربية جنوب رام الله وهو في طريقه للمستوطنة الإسرائيلية كوخاف هشاخز وفقا للتقارير الصحفية. ولم يصب الحاخام متزجر بأية جراح في الهجوم ولم يتم التعرف على هوية مرتكبي الحادث.

قامت وسائل الإعلام الفلسطينية الرئيسية بما فيها الإعلام الرسمي للسلطة الفلسطينية ووكالات الأنباء المستقلة بنشر وإذاعة مواد تنتقد فيها الاحتلال الإسرائيلي والأنشطة التي يقوم بها المستوطنون اليهود في الأراضي المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية وشرق القدس بالإضافة إلى استمرار إغلاق إسرائيل لغزة. وقد سعت وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية للسيطرة على التصريحات ومواد النشر والإذاعة واستئصال المثير منها للفتنة وقد انصب النقد أساسا على السياسات والممارسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية والمواطنون الإسرائيليون وليس على العوامل الدينية.

ولا تخضع وكالات الأنباء الفلسطينية الأساسية المستقلة بما فيها القدس والأيام ووكالة معا لنفس الالتزام الدولي بالتخلص من المواد التحريضية كما أشارت وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية في تحديد خارطة طريق السلام في 2003. إلا أنها تنقادى بوجه عام نشر مواد تبعث

## الأراضي المحتلة

على الكراهية وتقتصر في نقدها على السياسات الحكومية والأعمال الفردية دون أي انتقاد للجماعات العرقية أو الدينية.

وبعد البث المباشر لخطبة صلاة الجمعة التي تضمنت إثارة الكراهية قامت السلطة الفلسطينية ومجلس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية المسؤولة عن بث التلفزيون الفلسطيني بوضع بروتوكول لمراجعة العظات الدينية الأسبوعية قبل إذاعتها للتأكد من خلوها من العبارات التحريضية.

أما وكالات الأنباء الفلسطينية غير الرسمية والمستقلة وخاصة تلك التي تسيطر عليها حماس فاستمرت في استخدام لهجة تحريضية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أذاع تلفزيون حماس مواد ذات محتوى يمتدح أحيانا الجهاد المقدس لطرد الوجود اليهودي من المنطقة. بالإضافة إلى أن بعض برامج الأطفال التي يذيعها تلفزيون حماس أجازت قتل الإسرائيليين واليهود عن طريق الهجمات الإرهابية.

ونادرا ما أصدر كبار قادة السلطة الفلسطينية تصريحات معادية للسامية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد أعترف الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابه أمام قادة المجتمع اليهودي الأمريكي في يونيو/حزيران 2010 بالصلوات التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين. إلا أن بعض الجماعات، مثل حماس، دأبت على ترويج التصريحات المناهضة للسامية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في أغسطس/آب أدلى مفتي القدس الشيخ محمد حسين بتصريح علني انتقد فيه تخصيص إسرائيل لبعض الأماكن المقدسة في القدس والضفة الغربية بوصفها من معالم التراث الإسرائيلي وأردف قائلاً إن الإسرائيليين والفلسطينيين "الآن هم في فترة حرب، ليس حرب الدبابات والصواريخ ولكنها حرب دينية عقائدية لتشويه التاريخ الإسلامي والتقاليد الإسلامية". كما ادعى أن إسرائيل تعد العدة لتدمير قبّة الصخرة والمسجد الأقصى ثالث الأماكن المقدسة الإسلامية، كما أشارت تقارير الصحافة.

كان لمساعي حماس في تدعيم المبادئ المحافظة في غزة انعكاسا سلبيا على بعض مسيحيي غزة الذين أعربوا عن قلقهم إزاء فشل حماس في الدفاع عن حقوقهم كأقلية دينية.

واستمر انتهاك حرمة المقابر الإسلامية واليهودية في القدس خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتعرضت القبور اليهودية في مقبرة جبل الزيتون للتخريب وقامت بلدية القدس بهدم عدة قبور

## الأراضي المحتلة

في مقبرة مامبلا الإسلامية بدعوى عدم شرعية بنائها. وقد غطت القمامة المقبرتين كليهما لعدم كفاية الصيانة بوجه عام.

ووردت بين الآونة والأخرى تقارير عن إساءات معاملة أو تمييز مجتمعي بين المسيحيين والمسلمين، واستمرت المواقف المجتمعية في تشكيل حاجز أمام التحولات الدينية، خصوصاً بالنسبة للمسلمين المتحولين إلى المسيحية. إلا أن التحول عن الدين واعتناق دين آخر لا يعتبر غير قانوني بموجب قوانين السلطة الفلسطينية. وقد اتهم الفلسطينيون المسلمون والمسيحيون أيضاً المسؤولين الإسرائيليين بمحاولة تشجيع مشاعر العداة بين الفلسطينيين من خلال تضخيم التقارير عن التوتر بين المسيحيين والمسلمين.

وفي 17 يونيو/حزيران 2010، حُكم على 62 من الأهالي بالسجن أسبوعين لآزدرائهم المحكمة مفضلين ذلك على إعادة ضم تلاميذ جدد إلى مدرسة أرثوذكسية متشددة ودمجهم فيها. فقد تجاهل الهاسيديم السلومنز، وهم من أصل أشكنازي، قراراً أصدرته المحكمة العليا يفرض على مدارسهم ضم تلاميذ يهود من أصل مزراحي (سفاردي) إليها. وقد احتج المجتمع اليهودي الأرثوذكسي المتشدد على سلطة المحكمة العليا وصلاحياتها في اتخاذ مثل هذا القرار. وقد برر الهاسيديم السلومنز رفضهم لتسجيل التلاميذ بدعوى أن الطلبة المنتمين إلى أصل مزراحي (سفاردي) "ليسوا متدينين بدرجة كافية". وقد احتج أكثر من مائة ألف شخص يهودي أرثوذكسي متشدد في مظاهرة سلمية في شوارع القدس وحي بني براك في ضواحي تل أبيب ضد قرار المحكمة باعتباره - من وجهة نظرهم - تدخلاً سافراً في الشؤون الدينية وخطأً في إدراج الصراع تحت بند التمييز العرقي، الأمر الذي لا أساس له من الصحة.

في أغسطس/آب قام أكثر من 25 من الشباب الفلسطيني بالضفة الغربية بزيارة متحف ياد فاشيم للهلوكوست في القدس وحضروا المناقشات الخاصة بدراسات الهلوكوست بالمدرسة. واستلزمت الزيارة تقديم استمارات خاصة للحصول على تصريحات دخول القدس بالإضافة إلى التنسيق المشدد مع إدارة المتحف. وأعلن الفلسطينيون أنهم رتبوا تلك الزيارة التعليمية بهدف العمل على بناء "مستقبل مشترك" للفلسطينيين والإسرائيليين، وفقاً للتقارير الصحفية.

وقد ظلت العلاقات العاطفية بين الأفراد من الديانات المختلفة قضية حساسة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقامت معظم العائلات المسيحية والمسلمة في الأراضي المحتلة والقدس بالضغط على أبناءها، وخصوصاً بناتها، للزواج من أشخاص من دينهم. وواجه الأزواج الذين تحدوا هذا العرف، وخاصة الفلسطينيين المسيحيين أو المسلمين الذين تزوجوا يهوداً، معارضة اجتماعية وعائلية كبيرة.

## الأراضي المحتلة

استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير مضايقة اليهود الأرثوذكس لليهود اليسوعيين (أشخاص يعتبرون أنفسهم يهوداً ويتبعون التقاليد اليهودية ولكنهم يؤمنون أن يسوع المسيح هو المسيا المنتظر).

لم تكن الطوائف المسيحية المعترف بها منذ فترة طويلة ترحب بشكل عام بالكنائس الأقل قدماً منها. وواجه عدد صغير من الجماعات التبشيرية، مثل شهود يهوه وبعض المسيحيين الإنجيليين، معارضة لجهودها الرامية إلى الحصول على الاعتراف بها، من قبل المسلمين الذين عارضوا نشاطات هذه الجماعات التبشيرية ومن قبل المسيحيين الذين خشوا أن يزعزع هؤلاء المسيحيون الجدد الوضع القائم.

### الجزء الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

تتناقش الحكومة الأميركية قضايا الحرية الدينية مع السلطة الفلسطينية كجزء من سياسة الولايات المتحدة الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

اجتمع مسؤولو القنصلية الأميركية في القدس بصورة منتظمة مع رجال دين يمثلون الفئات المختلفة لضمان التعبير عن وجهات نظرهم ووضعها في الاعتبار. واحتفظت القنصلية العامة باتصالات رفيعة المستوى مع ممثلين عن الوقف الإسلامي في القدس. وأجرى المسؤولون الأميركيون اتصالات متكررة مع الزعماء المسلمين في مختلف أرجاء القدس والضفة الغربية. كما واصلت القنصلية اتصالات منتظمة أيضاً مع زعماء الطوائف المسيحية واليهودية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اجتمع القنصل العام والمسؤولون في القنصلية مع البطاركة الروم الأرثوذكس واللاتين [التابعين للكنيسة الرومانية الكاثوليكية] والأرمن؛ ومع زعماء الكنائس الأرثوذكسية السورية والقبطية المصرية والروم الملكيين الكاثوليك والأنجليكانية واللوثرية؛ ومع الطوائف المسيحية الإنجيلية. واجتمع المسؤولون في القنصلية مع حاخامات ممثلين عن المذاهب اليهودية الإصلاحية والمحافظة والأرثوذكسية والحريدية، ومع ممثلين عن مؤسسات يهودية مختلفة.

وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير قام القنصل العام بالتحقيق في عدة اتهامات تتضمن ادعاءات بتدمير دور العبادة والتحريرض على الفتنة وادعاءات تتعلق بدخول الأماكن المقدسة. كما اجتمع مسؤولو القنصلية أيضاً مع ممثلين عن بيت لحم والمجتمعات المسيحية بمنطقة رام الله.